

تحليل دور بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي
في المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣)

م. د. بيداء رزاق حسين الزبيدي

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

م. د. سجاد صادق الهيد الربيعي

كلية شط العرب الجامعة

مستخلص البحث:

لأهمية النمو الاقتصادي وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية مؤثرة في معظم القطاعات الانتاجية، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣) وتحديد اثر تلك التطورات للمتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، ومن ثم التوصل إلى نتائج يمكن ان تسهم في تقويم مدى تأثيرها في رفع معدل النمو الاقتصادي، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان اهمها؛ ان اتباع السعودية نظام سعر الصرف الثابت من خلال ربط الريال بالدولار الأمريكي قد ادى إلى تذبذب في سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية مما يغير قيمة الريال بنفس الاتجاه العملات الاخرى، خاصة إذ كانت المملكة تستورد منها معظم السلع، مما سيرفع من التضخم (المستورد)، واتضح ايضاً من خلال نتائج الاختبارات القياسية وجود تكامل مشترك (توازن في الامد الطويل) بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد، سعر الصرف، التضخم، والدين العام) فتكون بينهم علاقة توازنية. الكلمات المفتاحية:- النمو الاقتصادي، السياسة النقدية، عرض النقد، التضخم، سعر الصرف.

المقدمة Introduction :

يتمتع الاقتصاد السعودي بمتانة وقوة الجهاز المصرفي ، فيسهم الطلب على النفط في زيادة الإيرادات الحكومية للمملكة مما يترتب عليه نمو في الناتج المحلي الاجمالي ونمو في عرض النقود، وعلى الرغم من ان النفط مصدر رئيس للإيرادات الا ان القطاع المالي في المملكة يمكنه مواجهة الانخفاض في الطلب على النفط لما يتمتع به من رأس مال قوي وربحية وسيولة عالية، كما استطاع الاقتصاد السعودي مواجهة الصدمات الناتجة عن تذبذبات اسعار النفط نظراً للأنفاق الحكومي على مشروعات التنمية سعياً بذلك لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتعد المتغيرات الحقيقية والاسمية من اهم المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل، ويتركز الجدل حول تأثير المتغيرات النقدية على الناتج من جهة، وعلى الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى، ونظراً لأهمية المتغيرات النقدية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والدور المتوقع له في المستقبل، سيقوم هذه البحث باختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضع الدراسة المتمثلة بـ (عرض النقد، وسعر الصرف، والتضخم والدين العام) من خلال اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات النقدية من خلال نموذج Granger للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣).

مشكلة البحث Research problem :-

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الاتي: (كيف تؤثر بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واي منها اكثر تأثيراً؟) وهذا ما يتطلب التركيز على البحث في مجال تلك المتغيرات للوقوف على المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها وبما يضمن تحفيز معدل النمو الاقتصادي.

فرضية البحث Research Hypothesis :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها «يتأثر النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات النقدية التي ادت إلى تذبذبه في المملكة العربية السعودية، وكان للمتغيرات النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد، التضخم، سعر الصرف) الدور الحاسم في ذلك».

هدف البحث Research Objective :- يهدف البحث إلى تحليل وتقييم تطور بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي وقياس اثرهما في المملكة العربية السعودية خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

هيكلية البحث Research Structure :- من اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول لتأطير نظري ومفاهيمي للمتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني فخصص للتحليل الوصفي للمتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، والمبحث الثالث خصص للتحليل الكمي للعلاقة بين بعض المتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

المبحث الاول : الاطار النظري للمتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي.

The first topic Theoretical framework for monetary variables and economic growth.

المطلب الاول: الاطار النظري للمتغيرات النقدية المؤثرة في النمو الاقتصادي.

The first requirement: the theoretical framework for monetary variables affecting economic growth.

اولاً: العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم :

تشير الادبيات الاقتصادية إلى وجود اختلاف في تفسير ظاهرة التضخم، فقد يرى البعض (ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة)، وان اسبابه الأولية ترجع لعوامل نقدية، ويرى آخرون ان هناك أسباب أخرى حقيقية أو هيكلية وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر مصادر القوى التضخمية المؤدية إلى الارتفاع المستمر للأسعار^(١)، اسفر عن ذلك ثلاث نظريات: نظريات الطلب، ونظريات العرض، والنظريات الهيكلية، فجميع تلك النظريات تتفاعل مع بعضها بشكل كامل، فترتكز نظريات الطلب، في تفسيرها للتضخم على جانب الطلب (Excess Demand)، وتعد السبب الرئيس للتضخم، ومن انصار هذا الاتجاه النظرية النقدية الكلاسيكية والحديثة، والنظرية الكينزية، فيرى الكلاسيك وجود علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم، وان الزيادة المفرطة في كمية النقود هي المسبب الرئيسي وراء حدوث ظاهرة التضخم ويسمى (بالتضخم النقدي)، أما صيغة (فيشر) قد طوّرت على يد (مارشال) في صورة جديدة تسمى (معادلة كامبردج). لذلك تعد معادلة (فيشر) من أقدم النظريات التي فسرت العلاقة بين التضخم وعرض النقود، وان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار حسب صياغة فيشر والتي تعرف بمعادلة التبادل بالصورة التالية: $MV = PT$

إذ أن **M**: متوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن. **V**: سرعة دوران النقود. **P**: المستوى العام للأسعار. **T**: حجم التبادل.

أما المدرسة الكينزية فقد أهتمت بالطلب المباشر للنقود، أي: (التفضيل النقدي) وركزت على دراسة العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي بدلاً من البحث عن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فقد اعتبر الكينزيون عرض النقد متغير داخلي يتأثر بالنتائج وأسعار الفائدة والأسعار. بيد أن الهيكليين أهتموا بدراسة التضخم في ضوء ميل العناصر إلى عدم التوازن كنتيجة للتغيرات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية لمدة ما بعد الحرب وحتى نهاية عام (1970)، وتعزى أسباب الضغوط التضخمية وفق النظرية الهيكلية إلى عاملين رئيسيين^(٢):

أ- جمود العرض في القطاع الزراعي.

ب- عدم استقرار القوى الشرائية للصادرات وعدم اهليتها.

إن نظريات الطلب ركزت على جانب الطلب وتجاهلت التضخم الناتج من جانب العرض مثل (تكاليف الإنتاج العامة والأجور). أما نظريات العرض فسّرت التضخم بناءً على جانب العرض مثل (تضخم التكاليف) التي فسّرت التضخم على أساس تكاليف الإنتاج، إذ يقوم المنتجون برفع الأسعار لتعويض الزيادة الحاصلة بتكاليف الإنتاج مثل (ارتفاع أجور العمال، وارتفاع أسعار المواد الأولية سواء محلية أم مستوردة)، في حين التضخم وفق النظريات الهيكلية فقد فسّرت زيادة معدلات التضخم إلى الاختلال الانتاجي الكبير والذي يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، فبالنسبة لدول الأخيرة تعزى أسباب التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية، وضعف القدرة على الاستيراد نتيجة انخفاض حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

ثانياً: ضبط السياسة النقدية للاتجاهات التضخمية: تظهر في معظم الكتابات الاقتصادية آلية استهداف التضخم وإمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إن عملية كبح جماح التضخم يمثل هدفاً أصيلاً للسياسة النقدية، قد تتجه إليه مباشرة أدوات التحكم بعرض النقد من خلال سلطة البنك المركزي، ولقياس الفجوة التضخمية بين عرض النقد، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي سنعتمد إلى قياس معامل الاستقرار النقدي وكالتالي^(٣):

١. معامل الاستقرار النقدي. *Coefficient of Monetary Stability*.

هو معامل ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما، يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها تغير الدخل الحقيقي، مع إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها ضمن إطار نسبي. وطبقاً للنظرية فإن الاستقرار النقدي عموماً يتحقق إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $M / \Delta M$ بصفته قوى الطلب الكلي مع معدل التغير للإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة $Y / \Delta Y$ ، بصفته عرض للسلع والخدمات^(٤)، إذ يصبح الفرق بينهما معادلاً للصفر، أما لو كانت الزيادة في عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي سيؤدي إلى اختلال تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات و ينعكس في وجود فائض في الطلب يؤدي إلى رفع الأسعار والتضخم.

$$B = \frac{M / \Delta M}{\Delta Y / Y}$$

إذ أن :- B : معامل الاستقرار النقدي.

$M / \Delta M$: معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه ب $M2$.
 $\Delta Y / Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة .

ولابد ان نناقش ثلاث حالات وهي :

أ- إذا كان $B = 1$ يعني: ان القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة ، اي هناك استقرار نقدي.

ب- إذا كان $B < 1$ يعني: وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وان استمرار هذا الفرق بالارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية .

ج- إذا كان $B > 1$ يعني : وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاسعار وحصول اتجاهات انكماشية.

وقد حصلت تغيرات في صيغة معامل B في بعض حالات تفسير المعامل فقد تكون اشارة المعامل سالبة رغم وجود تضخم وغيرها من المشكلات ،مما دعا إلى وجود تعديل على صيغة معامل B تلافياً لهكذا مشاكل واصبحت الصيغة الجديدة لمعامل الاستقرار النقدي وكالتالي^(٥):

$$B = (\Delta M / M) - (\Delta y - y)$$

فإذا كانت $B = 0$ دلالة على استقرار نقدي.

وإذا كانت $B < 0$ دلالة على وجود تضخم.

واما كانت $B > 0$ دلالة على وجود انكماش.

٢. **سعر الصرف:** يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى. ويقصد به ايضاً انه سعر صرف نسبي (Relative price) يوضح سعر إحدى العملات مقوماً بعملة أخرى، واحياناً يطلق عليه الاقتصاديين بانه سعر صرف ثنائي (bilateral price)، لان الثنائية تعني عدد الوحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتأثر استقرار سعر الصرف بعدة عوامل منها عرض النقد، ميزان المدفوعات، التضخم، التغيرات في سعر الفائدة، والاضطرابات السياسية^(٦).

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي .

The second requirement: indicators of economic growth.

يعد النمو الاقتصادي من الاهداف الرئيسية التي تسعى نحوها الحكومات، وتتطلع اليها الشعوب وذلك لأنه يعد مؤشر للرفاهية ، فالنمو الاقتصادي يعني في الغالب زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن ،الذي يعبر عن الدخل الكلي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان، باستخدام مؤشر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، لأنه يقيس الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لسنة معينة بتحديد اثر الاسعار (التضخم)، ويدل نموه على اتساع خلق الثروة والاستثمار، وزيادة التشغيل، ويمكن قياس معدل النمو الدخل الحقيقي بطريقة الدخل الفردي وكالتالي:

$$\text{معدل نمو GDP} = \frac{\text{GDP بالاسعار الثابتة}}{\text{عدد السكان}} * 100$$

وعرف كوزنتس النمو الاقتصادي بانه : (ظاهرة كمية ومن ثم يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي). او بانها عملية التغير في مقادير اقتصاديه معينه خلال مده زمنيّه طويله نسبياً^(٧) ، وتكون على علاقة وثيقة بالعوامل

السياسية والاقتصادية التي يفترض بقائها ثابتة بالمدى القصير، ويشتمل النمو الاقتصادي كذلك (على ازدياد مطرد في الانتاج الفعلي من السلع والخدمات، فضلاً عن ازدياد قدرة الاقتصاد على انتاج هذه السلع ومن اهم معايير النمو الاقتصادي هي^(٨) :

١. ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وليس في الدخل الحقيقي الاجمالي فقط، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، ان تكون الزيادة في الدخل الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان. واما إذا كانت الزيادة في الناتج الحقيقي اقل من معدل الزيادة في عدد السكان، فان معدل الدخل الحقيقي سينخفض، ومن ثم ستشكل زيادة السكان عبأ، وتعد من المشكلات الرئيسة التي تقف بوجه عملية التنمية الاقتصادية المباشرة ويحدث التخلف الاقتصادي.

٢. ان تكون الزيادة حقيقة، وتحقيق ذلك يتطلب زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الاسعار فقط). اما إذا تساوى معدل الزيادة بالدخل الحقيقي مع معدل الزيادة بالسكان فلن يترتب على معدل نصيب الفرد من الدخل أي زيادة، ويبقى ثابتاً.

٣. تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وان تكون زيادة حقيقية ناتجة عن زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي، أي انها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على اعانة من الخارج او بسبب ظروف طارئة خاصة في اوقات ارتفاع اسعار النفط، لا نها قد تؤدي إلى نمو (عابر) ما يلبث ان يزول، فالزيادة بالنمو لا بد ان تكون مستقرة وغير متقلبة من مدة لأخرى، ويتحقق هذا الشرط يمكن ان نحقق نمو اقتصادي ذاتي ومستديم لا يخضع لتغيرات ظرفيه في المتغيرات الاقتصادية.

٤. قد يحدث التضخم إذا كان معدل نمو الدخل الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، لأنه إذا كان نصيب الفرد من الدخل النقدي اقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، سينخفض نصيبه من الدخل الحقيقي، اما إذا تساوى الاثنان فيبقى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ثابتاً، لذلك لا بد ان يكون نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل الأسعار^(٩).

المبحث الثاني: تحليل واقع بعض المتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

The second topic: Analyzing the reality of some monetary variables and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.

المطلب الاول: تحليل واقع بعض المتغيرات النقدية في المملكة العربية السعودية.

The first requirement: analysis of the reality of some monetary variables in the Kingdom of Saudi Arabia.

أولاً: تطور عرض النقد الضيق (M1) في المملكة العربية السعودية: يعد الشق الاول من العرض النقدي الكمي السعودي (M1) من المقاييس المهمة التي تقيس النقود كوسيلة دفع، إذ يتكون من النقود لدى الجمهور، والودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية، فقد أظهرت بيانات ملحق (١) التطور الواسع في حجم الكتلة النقدية في المملكة للمدة (2003-2009) من (223,022) مليون ريال عام (2003)، إلى (521,558) مليار ريال عام (2009)، إذ ارتفعت بمعدل نمو من (10.2%) إلى (22.6%) وهو اعلى معدل نمو للكتلة

النقدية قد وصلت اليه، وسبب تلك الزيادة تعود إلى استمرار توسع نشاط القطاع الخاص، وارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة وصلت إلى (80.5%)، وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف للجمهور لدعم النشاط التجاري الخاص^(١٠). أما خلال المدة من (2010-2020) قد استمر عرض النقد الضيق بالارتفاع ولكن بمستوى أقل من المدة الأولى، إذ ارتفع من (625,592) مليون ريال عام (2010) إلى (1.488,875) مليار ريال عام 2020، وبمعدل نمو قد بلغ (19.9%) عام (2010) مقابل معدل نمو بلغت قيمته (15.57%) عام 2020 بسبب استمرار اتباع البنك المركزي السعودي (سياسة نقدية توسعية) تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وبما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية منذ أزمة الرهن العقاري في عام (2009)، فضلاً عن استمرار المصارف بالقيام بدورها التمويلي للحفاظ على السيولة الكافية بيد الجمهور، ودعم الأنشطة الاقتصادية في إطار التعافي من تفشي (Covid19)^(١١)، إذ ارتفعت مساهمة الودائع تحت الطلب في الكتلة النقدية (M1) من (84.73%) عام (2010)، إلى (86.14%) عام (2020).

إن كل زيادة بعرض النقد الضيق بيد الجمهور كفيلة بزيادة الطلب الكلي، مما يحفز لدينا الاستهلاك العام والخاص، ويطور من الانتاج العام، ومن ثم تحقيق زيادات حقيقية (انتاج السلع والخدمات) في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. فمن خلال الملحق (١) نلاحظ ارتفاع بمعدل نمو الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2019) من (11.24%) عام (2003) وبقيمة بلغت (1,518,748) مليار ريال إلى (2,639,811) مليار ريال عام (2019) وبمعدل نمو بلغ (0.33%) بالتناظر مع زيادة عرض النقد الضيق، وفي عام (2020) تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة (34.4%-) مقابل (6.0%-) عام (2019) مما انعكس سلباً على انخفاض نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة رغم اتباع البنك المركزي السعودي سياسة نقدية توسعية، إذ قدر معدل نمو (M1) بنسبة (57.15%) مما انعكس سلباً على نمو الناتج وبنسبة (4.11%-)^(١٢).

ثانياً: تطور السيولة المحلية (M2) عرض النقد الواسع في المملكة العربية السعودية:

يتكون الشق الكمي الثاني لعرض النقد السعودي، عرض النقد الواسع (M2) من عرض النقد الضيق (M1) والودائع الادخارية والزامية قصيرة الاجل (شبه النقود) فقد حقق (M2) نمواً موجباً في الاقتصاد السعودي خلال المدة (2003-2020) ماعدا قيمة معدل نمو (M2) السالبة (0.89%-) في عام (2017). فمن خلال الملحق (٢) نلاحظ ارتفاع معدلات النمو للسيولة المحلية (M2) خلال المدة المذكورة كان في الاعوام (2003، 2004، 2006، 2007) ف سجلت (8.4%، 18.1%، 23.7%، 20.0%) وعلى التوالي، اما معدلات النمو المنخفضة لـ (M2) كانت للأعوام (2005، 2017، 2018) إذ بلغت (4.9%، 0.89%، 2.16%) وعلى التوالي، لاسيما في إطار العلاقة بين نمو السيولة المحلية (M2)، ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، فقد حقق الاخير معدلات نمو سالبة خاصة للأعوام (2009، 2017، 2020) بسبب انخفاض معدل نمو (M2) إلى (6.5%) عام (2009) مقابل نسبة نمو (19.0%) عام (2008)، وانخفض تارة اخرى بمعدل نمو قدره (0.89%-) عام (2017) مما خفض الناتج المحلي بمعدل (0.74%-)، بسبب انخفاض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات اعادة (الشراء المعاكس) لحوالي (120) مليون ريال، فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي النفطي بنسبة (3.09%) وذلك لتخفيض حصة انتاج المملكة للنفط^(١٣)، أما في عام (2020) كان

ارتفاع معدل نمو (M2) إلى (9.66%) لمواجهة متطلبات الجائحة، إلا أن نمو الناتج قد انخفض إلى (-4.11%)، نتيجة الركود الاقتصادي بعد هبوط أسعار النفط وذلك لتفشي (Covid 19)، أن السبب المهم لاتباع السعودية سياسية نقدية توسعية في المدة (2014-2020) يعزى لعوامل سياسية واقتصادية منها: عدم الاستقرار السياسي، واستمرار موجات العنف والتوتر وما يتطلبه من التوسع بالإنفاق العسكري^(١٤).

ثالثاً: تطور المستوى العام للأسعار والتضخم في المملكة العربية السعودية

يُقاس التضخم في المملكة بالاعتماد على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك فمن خلال الجدول (١)، نجد أن الأعوام التي حقق فيها الرقم القياسي للأسعار المستهلك معدلات منخفضة هي (2003، 2004، 2005، 2019) وعلى التوالي (98.6%، 98.9%، 996%)، فانعكس ذلك على انخفاض معدلات التضخم إلى (0.6%، 0.3%، 0.7%، 2.1%-). وذلك يعود إلى انخفاض مؤشرات النقل والاتصالات بنسبة (1.7%) ومؤشر الملابس والاقمشة بنسبة (0.5%) للأعوام (2003-2005) باستثناء معدل التضخم عام (2019) فقد حقق معدلاً سالب بلغت قيمته (-2.1%) على الرغم من ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي، وقد سجلت معظم مجاميع السلع المكونة للرقم القياسي للأسعار المستهلك لعام (2019) معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للسنوات الثلاث التي تسبقها (2016-2018) المعدلات (2.1%، -0.9%، 2.5%)^(١٥)، في إطار سعي المملكة لتحقيق هدف استقرار الأسعار، وكذلك استقرار سعر الصرف، لتحفيز النمو الاقتصادي، كما أشارت التقديرات العالمية إلى انخفاض معدلات التضخم في جميع مجموعات دول العالم في عام (2003) عدا دول الاقتصادات الرئيسة ودول الأسواق الناشئة الأخرى والنامية^(١٦)، أما الأعوام التي حققت فيها المملكة معدلات مرتفعة من الرقم القياسي لتكلفة المعيشة الأعوام (2008، 2009، 2010، 2011، 2012) وعلى التوالي (116.5%، 110.5%، 114.7%، 119.0%، 122.4%)، إذ ارتفع بنسبة (3.7%) عام (2011)، وبنسبة (2.9%) عام (2012)، بسبب ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي، فضلاً عن ارتفاع أسعار تسع مجموعات رئيسة خاصة مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة (5.7%) والتبغ بنسبة (8.4%)، فانعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم إلى (9.9%) عام (2008)، و(5.1%) عام (2009)، القى هذا الارتفاع بضلاله السلبي على القوة الشرائية للمستهلكين وعلى صناعات السياسة النقدية والمالية نتيجة لوجود اختلالات هيكلية والتي من أهمها التفرد بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وتراجع الإيرادات الضريبية، وضعف متطلبات تأمين الاكتفاء الذاتي لسلة الغذاء بشكل يتناسب مع الزيادة المضطردة للسكان، مما أدى إلى ثبات أبواب الأجور والنفقات في الموازنة العامة^(١٧) وكما موضح في جدول (١).

جدول (١) تطور الرقم القياسي للأسعار والتضخم في المملكة العربية السعودية.

السنوات	الرقم القياسي للأسعار	التضخم %
	المستهلك % (1)	(2)

0.6	98,6	2003
0.3	98,9	2004
0.7	99,6	2005
2.2	101,8	2006
4.1	106.0	2007
9.9	116,5	2008
5.1	110,5	2009
3.8	114,7	2010
3,7	119,0	2011
2.9	122,4	2012
3.5	100,0	2013
2.6	102.2	2014
2.2	103.5	2015
2.1	105.6	2016
-0.9	104.7	2017
2.5	100.0	2018
-2.1	97.9	2019
3.4	101.3	2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي، للسنوات متفرقة (2003-2020)، الرياض: الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية.

رابعاً: تطور سعر الصرف الرسمي في المملكة العربية السعودية :

ان نجاح البنك المركزي السعودي باتباع سياسة نقدية كفيلة باستقرار سعر صرف الريال مقابل الدولار بالسوق الفورية، سينعكس ايجاباً على جميع الفعاليات الاقتصادية، خاصة استقرار الميزان التجاري، لاسيما وان المملكة من الدول ذات انفتاح اقتصادي مرتفع، ولكي تضمن فائض في ميزان المدفوعات للمدة (2003-2020)، تتبع المملكة (نظام سعر الصرف الثابت) عن طريق ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي، عند سعر رسمي (3.75) ريال مقابل الدولار منذ عام (1986)، فهو نظام ثابت يجلب لاقتصادها الاستقرار ومعدلات تضخم منخفضة^(١٨)، فجميع دول الخليج تم ربط عملاتها بالدولار الأمريكي ماعدا الكويت مربوطة بسلة من العملات، استقر سعر الصرف السعودي عند ادنى قيمة كما في الجدول (٢)، في عام (2020) بلغت (3.7503) ريال مقابل (3.7200) ريال مقابل الدولار الأمريكي عام (2003). كما ان متوسط سعر صرف الريال مقابل الدولار بلغ (3,753) ريال عام (2020) مقابل (3,7500) ريال عام (2003) لذلك يعتبر سعر صرف (3,7694) ريال اعلى مستوى له في عام (2020).

جدول (٢)

تطور متوسط سعر صرف الريال السعودي للمدة (2003-2020) .

السنوات	اعلى قيمة - ريال (1)	ادنى قيمة-ريال (2)	متوسط (الكامل) للمدة (3)
2003	3,7541	3,7200	3,7500
2004	3,7531	3,7301	3,7501
2005	3,7519	3,7498	3,7502
2006	3,7508	3,7521	3,7501
2007	3,7542	3,7000	3,7464
2008	3,7685	3,7115	3,7464
2009	3,7532	3,7467	3,7504
2010	37510	37492	37502
2011	37513	37485	37503
2012	3,7508	3,7498	3,7502
2013	3.7512	3.7470	3.7503
2014	3.7557	3.7500	3.7502
2015	3.7615	3.7498	3.7512
2016	3.7587	3.7489	3.7508
2017	3.7518	3.7499	3.7503
2018	3.7530	3.7498	3.7506
2019	3.7535	3.7500	3.7508
2020	3.7694	3.7503	3.7537

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي للسنوات متفرقة (2003-2020) الرياض: الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية.

خامساً: العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية:

ان اتباع المملكة نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار وبقيمة (3,750) جعلت اوضاعه الخارجية مستقرة، فيعرض الجدول (٣) المؤشرات المهمة التي تقيس حجم التبعية الاقتصادية، ومدى قدرة البلد بالاعتماد على نفسه بتلبية احتياجاته الاساسية، في خلال المدة (2003-2020) ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي في المملكة منذ بداية عام (2003) الا انه بدا عليه الانخفاض في الاعوام الثلاثة الاخيرة إذ كان اقل من (70%). فأعلى معدل انكشاف تحقق في عام (2008) وبمعدل (82.4%)، بسبب ارتفاع حجم التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبمعدل (82.45%) إذا ارتفعت نسبة الصادرات من الناتج بنسبة (60.45%) وكانت الاستيرادات بمقدار (22.1%) اما ادنى معدل انكشاف اقتصادي فتحقق في عام (2020) وبمعدل (44.5%)، بسبب انخفاض حجم التجارة الخارجية وبمعدل (24.8%) وذلك يعود لانخفاض الصادرات النفطية في ذلك العام، لقد حقق الحساب الجاري السعودي فائضا طيلة المدة (2003-2020) ماعدا الاعوام (2015-2016-2020)، فقد ارتفع الفائض من (105,180) مليار ريال عام (2003) إلى (143,362) مليار ريال عام (2019) اما بقية

الأعوام فقد حقق عجزاً مقداره (-212.714، -89,410، -73,676) مليار ريال وعلى التوالي، وذلك يعود لعدة اسباب: منها سياسية نتيجة دخول السعودية الحرب ضد اليمن، وما سببه من تفاقم في الانفاق العسكري، فضلاً عن ان اتجاهات الاقتصاد العالمي غير مواتية للاقتصاد السعودي، خاصة بعد اتخاذ المملكة تدابير تقشفية للحد من العجز المالي الذي اثر سلباً على انخفاض الاستيرادات، فضلاً عن انخفاض الصادرات غير النفطية، فشهدت المملكة تراجعاً بالصادرات النفطية وبنسبة بلغت (74%) من اجمالي الصادرات، بسبب انخفاض متوسط اسعار النفط العالمية^(١٩)، وسجل عام (2020) عجزاً بالحساب الجاري بلغت قيمته (-73,676) مليار ريال مقارنة بالفائض الذي بلغت قيمته (143,362) مليار ريال عام (2019) بسبب انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة قدرت (66,93%-) لعام (2020).

جدول (٣)

تطور العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السعودية مليار ريال.

السنة	سعر الصرف (1)	عجز فائض (2) ميزان تجاري	التغير السنوي (3)	الانكشاف التجاري (4)	الحساب الجاري (5)	التغير السنوي (6)
2003	3,7500	193,273	-	62.5	105,180	-
2004	3,7501	294,832	52.54	67.0	194,722	42.34
2005	3,7502	454,159	54.05	73.1	337,463	73.30
2006	3,7501	529,938	16.68	74.5	371,003	9.93
2007	3,7464	536,315	1.20	77.7	349,985	-5.66
2008	3,7464	743,729	38.67	82.4	496,208	41.77
2009	3,7504	362,819	-51.21	67.0	85,368	-82.79
2010	37502	541,050	49.12	67.7	250,316	193.21
2011	37503	874,171	61.56	73.9	594,545	173.517
2012	3,7502	873,029	-0.13	73.9	617,864	12.43
2013	3.7503	778,941	-6.93	72.8	507,909	-17.79
2014	3.7502	631,744	-18.89	68.2	276,593	-45.54
2015	3.7512	108,280	-82.86	57.8	-	-176.90
					212,714	
2016	3.7508	162,787	50.33	50.1	-89,410	-142.03
2017	3.7503	327,434	101.14	51.7	39,241	-4.36
2018	3.7506	589,907	80.16	54.8	269,849	587.67
2019	3.7508	406,651	-31.06	52.3	143,362	-46.87
2020	3.7537	134,461	-66.93	44.5	-73,676	-151.39

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الهيئة العامة للإحصاء السعودي ، الكتاب السنوي الاحصائي ، للسنوات (2003- 2020) الرياض:وزارة التخطيط.

سادساً: تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في المملكة العربية السعودية:

من خلال تتبع مسار التغير السنوي لعرض النقد (M2) فقد لوحظ انه ينمو بمعدل اسرع من التغير السنوي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة خاصة خلال المدة من (2003-2008) إذ ارتفع معامل الاستقرار النقدي من (0.47%) إلى (12.81%) نتيجة الزيادة الحاصلة بأسعار النفط، معبراً عن اتجاهات تضخمية بالاقتصاد السعودي، إذ فاق وتجاوز الحدود المطلوبة الواحد صحيح، لكنه انخفض في عام (2009) إلى (-3.15%) معبراً عن اتجاهات انكماشية في الاقتصاد سببها انخفاض اسعار النفط والتدهور الاقتصادي بعد الازمة المالية العالمية، واستمر وضع معامل الاستقرار متذبذباً حتى انخفض في عام (2015) إلى (0.5%) معبر عن انكماش الاقتصاد وتدهور نتيجة تردي الوضع السياسي والامني بعد دخول السعودية حربها ضد اليمن، فضلاً عن مواجهتها الارهاب من جهة اخرى واستمر معامل الاستقرار النقدي ما بين ارتفاع وانخفاض حتى سجل عام (2020) ادنى قيمة سالبة بلغت (-2.35) وهي اقل من الواحد صحيح نتيجة الركود الذي اصاب العالم بعد تفشي (Covid19)، وانخفاض اسعار النفط فحقق معامل الاستقرار النقدي انكماشاً، وكما مبين في الجدول (٤) .

جدول (٤)**معامل الاستقرار النقدي في عرض النقد الواسع (M2) للاقتصاد السعودي .**

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (1)	التغير السنوي (2)	عرض النقد (3) الواسع (m2)	التغير السنوي (4)	معامل الاستقرار النقدي $5=1 \div 4\%$	معدل التضخم (6)
2003	1,518,748	11.24	336,404	8.4	0.74	0.6
2004	1,639,617	7.96	400,125	18.1	2.27	0.3
2005	1,731,006	5.57	418,797	4.9	1.07	0.7
2006	1,779,274	2.79	538,769	20.0	7.16	2.2
2007	1,812,139	1.85	666,616	23.7	12.81	4.1
2008	1,925,394	6.25	793,118	19.0	3.04	9.9
2009	1,885,745	-2.06	844,935	6.5	-3.15	5.1
2010	1,980,777	5.04	923,874	9.3	1.84	3.8
2011	2,178,792	10.00	106,6427	15.4	1.54	3.7
2012	2,296,697	5.41	121,1543	13.6	2.51	2.9
2013	2,358,690	2.70	1,345,485	11.06	4.09	3.5
2014	2,444,841	3.65	1,541,694	14.58	4.39	2.6
2015	2,545,236	4.11	1,588,020	2.44	0.59	2.2
2016	2,587,758	1.67	1,642,429	3.59	2.14	2.1
2017	2,568,569	-0.74	1,628,666	0.98-	1.32	0.9-
2018	2,631,091	2.43	1,663,820	2.16	0.88	2.5
2019	2,639,811	0.33	1,789,978	7.58	22.96	2.1-
2020	2,531,405	-4.11	1,962,842	9.66	-2.35	3.4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (٢) وجدول (١) .

المطلب الثاني: تحليل واقع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .

The second requirement: analysis of the reality of economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي: سجل القطاع الحقيقي بالمملكة تطوراً خلال المدة (2003-2020) على الرغم من تذبذبه وبمعدلات سالبة في الأعوام (2009، 2020، 2017). فمن خلال بيانات الملحق (٣) نجد التطور الهائل الذي أصاب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع الناتج في عام (2003) إلى قيمة بلغت (1,518,748) مليار ريال، وبمعدل نمو سنوي قدر بـ (11.5%)، بسبب ارتفاع معدل نمو انتاج القطاع النفطي بنسبة (17.4%) ثم سجل الناتج (1,812,139) مليار ريال وبمعدل نمو منخفض قدر بـ (1.85%) في عام (2007) ويعزو ذلك الانحدار إلى انخفاض نمو انتاج القطاع النفطي بمعدل (3.9-%)، مقابل (1.4-%) في العام الذي سبقها، إذ شهد ذلك العام ارتفاع انتاج القطاع غير النفطي وبمعدل نمو (8.83%) مقابل (8.34%) عام (2006).

أما في عام (2008) فقد ارتفع الناتج إلى (1,925,394) مليار ريال وبمعدل نمو قدر بـ (6.25%)، ويعود ذلك التطور لارتفاع ناتج القطاع النفطي وبمعدل (4.4%)، مقابل (3.9-) عام (2007)، وتطور ناتج القطاع غير النفطي (الحكومي والخاص) وبمعدل نمو سنوي (8.19%)، إلا أنه في عام (2009) انخفض الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قدر بـ (1,885,745) مليار ريال وبمعدل نمو سالب (2.6-)، ويعزو ذلك لانخفاض نمو انتاج القطاع النفطي بمعدل (9.5-) في أعقاب انخفاض الاسعار العالمية للنفط في ذلك العام، فضلاً عن انخفاض ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة بمعدل نسبته (5.63%). وفي عام 2017 سجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة انخفاضا بمعدل سلبي نسبته (0.74-) بسبب انخفاض ناتج القطاع النفطي بمعدل نمو نسبته (3.1-)، لكن انتاج القطاع غير النفطي لوحظ عليه تحسناً وبمعدل نمو نسبته (1.09%). أما في عام (2020) فقد كان نصيب المملكة عظيمًا من التحديات، انخفاض أسعار النفط تارة، واستمرار الحرب الاستنزاف ضد اليمن، ووضع الاقتصاد العالمي في حالة اللإيقين تارة أخرى، بعد تفشي الجائحة، فانعكس ذلك سلباً على انخفاض النمو الاقتصادي بالمملكة، فانخفضت كميات السلع والخدمات المنتجة بنسبة (4.11-) بسبب انخفاض ناتج القطاع النفطي بنسبة (6.7-) مقابل (3.6-) في عام (2019)، وانخفاض ناتج القطاعات غير النفطية بمعدل نسبته (2.29-) مقابل (3.36) بالعام الذي يسبقه، أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل فقد ارتفع من (67,797.30) الف ريال عام (2003) إلى (82,038.72) الف ريال عام (2015) وبمعدل (1.48%)، نتيجة الزيادة في انتاج القطاع النفطي. إلا أنه نتيجة تدهور الأوضاع السياسية في المملكة انعكس ذلك على تدهور نصيب الفرد من الناتج، في عام (2017) انخفض إلى (78628.178) الف ريال وبمعدل نمو (3.30-) مقابل (81313.18) الف ريال عام (2016) وازداد الوضع تدهوراً في عام (2020) انخفض إلى (74030.80) الف ريال وبمعدل نمو سالب (-). 4.76% نتيجة تدهور أسعار النفط العالمية، إذ تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الحقيقي لتبلغ (40.7%) مقابل (41.8%) عام (2019) وفي سياق متصل نجد أن السعودية استطاعت خلال الخمس سنوات الماضية (2016-2020) أن تقلل من الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد ونجحت بخططها الخمسية، من رفع مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الحقيقي، فقطاع الخدمات ارتفع من (39.7%) عام (2016)

إلى (43.3%) عام 2020، كذلك ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة من (2.3%) إلى (2.4%)، ماعدا قطاع الصناعة قد هبط من (12.0%) إلى (11.5%) وكما مبين في ملحق (٣).

ثانياً: واقع الإيرادات النفطية وغير النفطية والنفقات العامة وصافي الموازنة في المملكة العربية السعودية للمدة (2003-2020) :

تسعى المملكة دائماً نحو تحفيز ودعم القطاعات الاقتصادية التي من شأنها ترفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبما يحقق التنويع الهيكلي للموارد والنتائج المحلي الإجمالي، فمن خلال بيانات ملحق (٤) نجد أن التغير السنوي للإيرادات النفطية اتسم بالتذبذب، وبما أن المملكة من الدول النفطية وبامتياز، إذ تشكل الإيرادات النفطية ما يزيد أكثر من (85%) من الإيرادات العامة، وكان استحوادها بالغ التأثير على الإيرادات العامة، في خلال المدة (2003-2006) حققت الموازنة العامة فائضاً مرتفعاً وقدره (280,360) مليار ريال وبنسبة تغير (28.6%) مقارنة في العام (2003) فقد حققت الموازنة فائضاً منخفضاً وقدره (36) مليار ريال لكن التراجع الطارئ بالإيرادات النفطية تارة، وارتفاع الإنفاق العام تارة أخرى، قد انعكس ذلك سلباً على صافي الموازنة العامة بالمملكة فحققت عجزاً في الأعوام (2009، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020)، في عام (2009) كان التغير السنوي لصافي الموازنة قد بلغ (-114.0%) وعجزاً مقداره (-86629) مليار ريال، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (55.8%)، والإيرادات غير النفطية بنسبة (35.9%) مقابل ارتفاعها في عام (2008)، وارتفاع نسبة التغير بالإنفاق العام إلى (14.6%) عام (2009) بسبب قيام المملكة بإنشاء عدة مشاريع تنموية ضمن الخطة السنوية (صحية، تعليمية، إلكترونية)، أما في عام (2014) فقد انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة (11.7%) مقارنة في العام الذي سبقها (9.58%)، مخفضاً قيمة الإيرادات العامة بنسبة (9.7%) أما باب الإنفاق العام فقد ارتفع إلى (13.7%) مقارنة بالعام السابق (11.67%) فانعكس ذلك سلباً على عجز الموازنة بنسبة (136.3%) مقارنة العام السابق، فقد سجلت صافي الموازنة نسبة تغير قدرها (51.7%). وفي عام (2015) انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (41.0%) نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (52.7%)، إذ شكلت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (41%)، فانعكس ذلك على نسبة صافي الموازنة بلغت (425.7%). على الرغم من انخفاض الإنفاق العام بنسبة (11.9%) أما في عام (2016) سجلت صافي الموازنة نسبة تغير بلغت (14.1%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (22.6%)، وانخفاض النفقات بنسبة (15.1%). إذ شكلت الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة نسبة (53%).

تعدّ الأعوام (2017-2018) من أكثرها تضرراً اقتصادياً، بسبب الانخفاض الكبير بالإيرادات النفطية إلى (30.6%) عام (2017)، فانخفضت الإيرادات العامة بنسبة (33.1%)، بسبب ارتفاع النفقات بنسبة (12.0%) مما فاقم من العجز بنسبة (23.3%). واستمر الوضع متردياً في عام (2018) بسبب ارتفاع النفقات العامة بنسبة (10.8%) فانعكس ذلك سلباً على صافي عجز الموازنة بنسبة (43.1%)، على الرغم من ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى (37.9%). وفي عام (2019) أدى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (2.1%)، وارتفاع الإنفاق العام إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة (23.7%) على الرغم من ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة (15.7%) وفي

عام(2020) استمرت اسعار النفط بالانخفاض نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم في نهاية(2019) وبداية عام(2020) بسبب تفشي الجائحة مما ادى تفاقم العجز بالموازنة بقيمة بلغت(293,900) مليار ريال، بنسبة(121.6%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية من العامة بنسبة(44.5%) وكما هو مشار في ملحق(٤).

ثالثاً: مؤشرات الموازنة ونسبة صافي عجز الموازنة من الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية .

ان اقتصاد المملكة قد استفاد كثيراً من الطفرات النفطية التي حصلت منذ بداية عقد السبعينات وحتى بداية عقد الواحد والعشرين. فكانت الحصيلة مليارات الدولارات من الإيرادات النفطية، قد مكنتها من تمويل الانفاق العام الذي تزايد مع نمو اعداد السكان. فمن خلال تلك الفوائض المالية استطاعت المملكة ضبط مقاييس الاستدامة المالية، ومن ضمنها ضبط مؤشرات الموازنة ونسبة صافي عجز الموازنة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ان لا يتجاوز نسبة(5%)-(3%) من الناتج المحلي الحالي بالأسعار الجارية ، فمن خلال بيانات جدول(٥) فقد شهدت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج ارتفاعاً خلال الاعوام(2003-2008) فقد ارتفعت النسبة من(28.54%) عام(2003) إلى(50.44%) عام(2008) بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للنفط قبل حدوث الازمة المالية نهاية العام، ثم انخفضت النسبة إلى(15.37%) عام (2020) بسبب انهيار الاسعار العالمية للنفط في اعقاب انتشار (COVID- 19). اما نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج فلم تكن على وتيرة واحدة طيلة المدة، فقد اتسمت بالتذبذب والتقلب، وعلى نسبة مساهمة حققتها الإيرادات غير النفطية كانت خلال الاعوام (2017,2018,2019,2020) إذ حققت معدلات(9.89%، 9.74%، 11.17%، 14.01%) وعلى التوالي، نتيجة رفع نسب الضريبة المفروضة على السلع والخدمات، لذلك نجد ان نسبة اجمالي الإيرادات العامة من الناتج قد ارتفعت بالتوازي مع ارتفاع الإيرادات النفطية من(36.20%) عام(2003) إلى(56.48%) عام (2008)، ثم انخفضت إلى(29.77%) عام(2020) . كذلك نسبة اجمالي النفقات العامة من الناتج ارتفعت من(31.75%) عام(2003) إلى(40.90%) عام(2020) نتيجة لإنشاء عدة مشاريع تنموية، فضلاً عن التوسع بالإنفاق العسكري بعد دخول المملكة الحرب ضد اليمن، إذ ارتفعت النفقات العسكرية بنسبة(21.5%) من اجمالي النفقات بالموازنة الفعلية عام^(٢٠).

اما نسبة صافي الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد كانت اعلى من نسبة(3%) من الناتج للأعوام(2003,2004,2005, 2006,2007,2008)، إذ حققت الموازنة فائضاً نسبته(4.44%، 11.03%، 17.70%، 19.86%، 11.32%، 29.80%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية، اما خلال المدة(2009-2020) فقد حققت الموازنة عجزاً نسبته من الناتج ادنى من(3%) وبقيم سالبة بلغت ادنى نسبة للعامين(2015-2016) بلغت(14.67%-، 12.86%- %13.79)، وارتفاع نسبة النفقات من الناتج (39.86% - 34.33%) لتدهور الملف الامني. وكما هو مبين في الجدول(5).

جدول(5)

تطور نسبة الايرادات والنفقات العامة وصافي الموازنة من الناتج للمدة (2020-2003)
(%)2003)

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (1)	نسبة الإيرادات النفطية من الناتج (2)	نسبة الإيرادات غير النفطية (3) من الناتج	نسبة إجمالي الإيرادات العامة من الناتج (4)	نسبة إجمالي النفقات من الناتج (5)	نسبة صافي الموازنة من الناتج (6)
2003	809,279	28.54	7.66	36.20	31.75	4.44
2004	970,283	34.10	6.41	40.43	29.393	11.03
2005	1,230,771	40.99	4.85	45.85	28.15	17.70
2006	1,411,491	42.82	4.90	47.72	27.86	19.86
2007	1,558,827	36.06	2.23	41.23	29.91	11.32
2008	1,949,238	50.44	6.03	56.48	26.68	29.80
2009	1,609,117	26.99	4.68	31.68	37.06	-5.38
2010	1,980,777	33.83	3.60	37.44	33.01	4.42
2011	2,517,146	41.09	3.31	44.40	32.84	11.56
2012	2,759,906	41.48	3.71	45.19	31.64	13.55
2013	2,799,927	36.96	4.33	41.29	34.85	6.44
2014	2,836,314	32.20	4.61	36.82	39.13	-2.31
2015	2,453,512	17.58	6.74	25.26	39.86	-14.76
2016	2,418,508	13.79	7.68	21.47	34.33	-12.86
2017	2,582,198	16.88	9.89	26.77	36.01	-9.23
2018	2,949,457	20.59	9.74	30.33	34.93	-4.60
2019	2,973,626	19.98	11.17	31.16	35.62	-4.45
2020	2,625,442	15.73	14.01	29.77	40.97	-11.19

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (٤).
رابعاً: نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية.

من خلال بيانات الملحق (٥) نلاحظ ان ما حققته الحكومة من فوائض نفطية متراكمة خلال تلك المدة ، قد مكنت المملكة من تخفيض قيمة ديونها الاجمالية من (660) مليار ريال عام (2003) ، إلى (44,260) مليار ريال عام (2014)، على الرغم من ان عام (2014) قد حقق عجزاً بالموازنة لتراجع الملف الامني. إذ انخفضت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004 - 2014) من (81.55%) عام 2003 وهي نسبة مرتفعة تفوق نسبة (35%) من الناتج إلى (1.60%) عام (2014) ^(١١) ، اما خلال المدة (2015-2020) فنتيجة لظهور العوامل الجيوسياسية غير المستقرة في المملكة، فضلاً عن عدم اليقين الذي اصاب الاسعار النفطية العالمية، فانخفضت الإيرادات النفطية بالمملكة، مما فاقم العجز بالموازنات الاقتصادية طيلة الست اعوام الماضية،

فانعكس ذلك سلباً على ارتفاع نسبة الدين العام من الناتج المحلي بسبب ارتفاع حجم الانفاق العام الذي تجاوز التريلليون ريال عام (2020)، إذ بلغت قيمته (1,075) تريليون ريال، مقابل (1.095) تريليون ريال في عام (2019)، وذلك لتأمين النفقات الجارية، خاصة بعد تبني المملكة عدة مبادرات لدعم المواطنين خلال الجائحة، ونتيجة للتدهور الاوضاع الاقتصادية آنذاك، لجأت الحكومة إلى الاقتراض الداخلي المحلي، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدين العام من الناتج بنسبة (5.80%) عام (2015)، إلى (32.5%) عام (2020) وبواقع (853) مليار ريال، إلا أن نسبته تعتبر محدودة المخاطر اقل من (35%) من الناتج المحلي^(٢٢).

خامساً: نسبة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية.
توضح بيانات الجدول (٦) التطور الواضح في الإيرادات النفطية فقد ارتفعت مساهمتها في الإيرادات العامة بأكثر من (85%) مقارنة بتواضع مساهمة الإيرادات غير النفطية في المملكة، إذ ارتفعت نسبتها إلى أكثر من النصف وبنسبة (21.16%) عام (2003) إلى (47.6%) عام (2020) من الإيرادات العامة، وسبب ذلك التطور يعود إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، وانخفاض اسعاره خلال المدة (2014-2020)، وتطور خطط وسياسات التنويع الهيكلي بالاقتصاد السعودي، فاتجهت إلى تنويع الإيرادات غير النفطية وتنميتها، فارتفعت الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة بنسبة (12.54%) عام (2014) إلى (47.6%) عام (2020). إذ ارتفعت الضرائب بنسبة (2.9%) وبقيمة بلغت (368.000) مليار ريال عام (2020) مقابل (62000) مليار ريال عام (2003) وتعود تلك الزيادة إلى ارتفاع ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات وبنسبة (10%)، رغم تدهور النشاط الاقتصادي عام (2020).

جدول (٦)

تطور نسبة الإيرادات النفطية-غير النفطية من الإيرادات مليار ريال

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (1%)	نسبة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة (2%)
2003	78.8	21.16
2004	84.1	15.87
2005	89.4	10.59
2006	89.7	10.27
2007	78.4	12.54
2008	89,3	10.68
2009	85.2	14.78
2010	90.3	9.62
2011	92.5	7.46
2012	91.7	8.22
2013	82.9	10.49
2014	78.9	12.54

26.68	41.3	2015
35.75	53.8	2016
36.96	83.9	2017
32.11	87.8	2018
35.86	66.4	2019
47.06	44.5	2020

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملحق (٣).
المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

The third topic: testing the relationship between some monetary variables and economic growth in Kingdom Saudi Arabia.

المطلب الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

The first requirement: testing the stability of time series.

يعد الشرط الضروري للاستقرار ان يكون تباين القيم خلال المدة بين القيمتين مساوي إلى الصفر، ومن أجل التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وخلوها من جذر الوحدة وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) ينطبق هذا الشرط على بيانات السلاسل الزمنية للمملكة العربية السعودية بالاعتماد على فرضيتان^(٢٣):

- فرضية العدم (null hypothesis) يتم قبول فرضية العدم عندما تكون القيمة المحسوبة لـ (t)، اصغر من القيمة الجدولية، او بالاعتماد على الاحتمالية التي تظهر من تقرير البرنامج الاحصائي (Eviews 12) أي ان السلسلة غير مستقرة .

- الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) تعتمد هذه الفرضية على رفض فرضية العدم بمعنى خلو المتغير من جذر الوحدة ويظهر الاختبار ان قيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولية فتكون السلسلة مستقرة وصالحة للتنبؤ في المستقبل.

يوضح الجدول (٧) : اختبارات المتغيرات الخاصة بالمملكة العربية السعودية خلال مدة الدراسة على وفق اختبار (ADF) في المستوى والفرق الاول:

١. إن السلسلة الزمنية (DEPt): تمثل المديونية في المملكة العربية السعودية، حيث كانت السلسلة غير مستقرة في الثابت والاتجاه وبدون ثابت واتجاه، وبعد أخذ الفرق الأول لها تبين انها مستقرة في الثابت ومستقرة في الاتجاه وبدون ثابت واتجاه، وهذا يعني ان المتغير مستقر في الفرق الأول أي متكامل من الدرجة (1)I عند مستوى معنوية (5%).

٢. إن السلسلة الزمنية (INFt): تمثل التضخم في المملكة العربية السعودية حيث اظهرت نتائج الاختبار ان المتغير غير مستقر في المستوى وعند مستوى (5%) وبعد أخذ الفرق الأول تكون السلسلة مستقرة في حالة وجود ثابت وبدون ثابت واتجاه بمستوى (5%) هذا يعني السلسلة متكاملة من الدرجة (1)I.

٣. إن السلسلة (Mt): المتغير يمثل عرض النقد في المملكة العربية السعودية، إذ تبين بعد اجراء الاختبار في المستوى ان المتغير غير مستقر في الثابت والاتجاه وبدونهم، وبعد أخذ الفرق الأول تبين أنها غير مستقرة في الثابت والاتجاه ومستقرة بدوت ثابت واتجاه بمستوى معنوية (5%)، وعليه تعد السلسلة متكاملة من الدرجة (1)I. أي ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (1)I وهذه النتيجة تبين ان المتغيرات لا تعاني من مشكلة

الانحدار الزائف ويمكن استخدامها للتنبؤ بها، واستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة (OLS) لأنه يتلاءم مع درجة استقراره السلاسل الزمنية.
الجدول (٧) يبين اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات مختارة في المملكة العربية السعودية

Var	sign	(Level Test)			(1 st difference test)		
		Con	trend	none	con	trend	none
DEPt	Test statistic	-0.551158	-0.708410	0.672519	-3.357779	-3.385449	-3.051660
	Critical values	-3.065585	-3.710482	-1.964418	-3.065585	-3.733200	-1.964418
Prob	5%	0.85	0.95	0.85	0.02	0.08	0.004
Mt	Test statistic	0.637737	-3.636262	1.469288	-1.514343	-1.506864	-2.717511
	Critical values	-3.052169	-3.791172	-1.964418	-3.065585	-3.733200	-1.964418
Prob	5%	0.98	0.63	0.95	0.50	0.78	0.003
ARt	Test statistic	-1.942908	-1.014451	0.209147	-3.545060	-4.051725	-3.588684
	Critical values	-3.052169	-3.710482	-1.962813	-3.065585	-3.733200	-1.964418
Prob	5%	0.30	0.91	0.73	0.02	0.02	0.001
INft	Test statistic	-0.096269	-0.132893	1.501470	-3.106077	-4.128196	-2.082564
	Critical values	-3.175352	-4.107833	-1.977738	-1.119910	-4.450425	-1.970978
Prob	5%	0.927	0.978	0.956	0.029	0.059	0.037
UNIt	Test statistic	0.388735	0.103820	1.150449	-0.467144	-1.694508	-1.968430
	Critical values	-3.052169	-3.710482	-1.962813	-3.098896	-3.733200	-0.396144
Prob	5%	0.975	0.994	0.928	0.870	0.705	0.0439
PSt	Test statistic	-4.402686	-6.175579	-0.414066	-4.066802	-3.987445	-4.168440
	Critical values	-3.052169	-3.791172	-1.964418	-3.081002	-3.759743	-1.966270
Prob	5%	0.003	0.004	0.959	0.008	0.03	0.0004

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البرنامج (Eviews 12)

المطلب الثاني: التكامل المشترك Co-Integration

The second requirement: co-integration

يعد التكامل المشترك الاختبار الإحصائي لعلاقة توازنية بين متغيرين أو أكثر طويلة الأجل، إذ تتصف جميع المتغيرات التكامل المشترك أو بعضها أو واحدة منها، يعني ان العلاقات بين المتغيرات تتجه للتوازن في الأجل الطويل، بالرغم من وجود انحرافات في بعض الأحيان عن هذا الاتجاه خلال الأجل القصير، وتنعكس بمقدار البواقي التي يمثلها المتغير العشوائي، فيكون النموذج في التكامل المشترك عندما تكون $(U_t=0)$ ، وبخلافه لا تكون علاقة توازنية طويلة الأجل، ويعتمد اختبار (co-integration) على فرضيتين.

الفرضية الأولى: فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تتمثل في الآتي :

$$H_0 = 0$$

الفرضية الثانية: الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التي تتمثل بالآتي :

$$H_1 : \neq 0$$

للتكامل المشترك اختباران هما اختبار (GRANGER-ANGEL)، اختبار (JOHANSON)، إذ يتميز الاختبار الأخير للتكامل المشترك، بأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، يتحقق التوازن الطويل الأجل (التكامل المشترك) فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وله أهمية كبيرة في النظريات الاقتصادية التي تهتم في الأجل الطويل، إذ يشير هذا الاختبار إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تظل مثاراً للشك والتساؤل، ولتحديد فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات أقترح (JOHANSON) اختبار الأثر (λ Trace) وفقاً للصيغة التالية^(٢٤) :

$$\lambda Trace = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

وبنفس المنهجية أقترح (JOHANSON) اختبار القيمة الكامنة (Maximum Eigenvalue) (λ Max) وفقاً للصيغة التالية^(٢٥) :

$$\lambda Max = -n \ln(1 - \lambda_r + i)$$

بعد اجراء الاختبار تقارن قيمة اختبار الاثر المحسوبة مع القيمة الحرجة الجدولية، فإذا كانت أكبر نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، والعكس صحيح . يبين الجدول (٨): تقرير البرنامج لاختبار التكامل المشترك لجوهانسون: إذ يلاحظ أن قيمة (63.62) و (36.85) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ (Mackinnon) والتي تساوي (47.85) و (29.79) على التوالي بالنسبة للمتغيرين الأول والثاني، وبنفس الطريقة يمكن معرفة اختبار (Max-Eigen) من خلال المقارنة بين القيم المحسوبة التي كانت (36.77) و (27.21) والقيم الجدولية البالغة (27.58) و (29.79) على التوالي للمتغيرين الأول والثاني وهذا يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة (أي وجود اتجاهين للتكامل مشترك بين المتغير التابع

والمتغيرات المستقلة) وان القيم الاحتمالية (Prob) تبين هذه المعنوية وتؤكد وجود التكامل المشترك. إذ يمكن تفسير التكامل المشترك (التوازن في الأمد الطويل) بين الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية والمتغيرات الأخرى المتمثلة بعرض النقد والمديونية والتضخم والبطالة فتكون بينهم علاقة توازنية تستطيع السلاسل الزمنية خلال الاجل الطويل ان تصحح مسارها الزمني وتتمكن من التخلص من مشاكلها التي تعرضت لها في الاجل القصير، بعبارة أخرى ان مدة الدراسة كافية لتحقيق التوازن طويل الأمد بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٨)

التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة في المملكة العربية السعودية

Sample (adjusted): 2005 2020				
Included observations: 16 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DEP AR M PS				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	0.05	Trace		
No. of CE(s)	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Prob.**
None *	47.85613	63.62994	0.899605	0.0009
At most 1*	29.79707	36.85167	0.759079	0.0053
At most 2	15.49471	9.633980	0.409130	0.3100
At most 3	3.841466	1.215420	0.073150	0.2703
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		
Hypothesized	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Prob.**
No. of CE(s)	27.58434	36.77827	0.899605	0.0025

None *	21.13162	27.2176 9	0.659079	0.0120
At most 1*	14.26460	8.41856 0	0.409130	0.3377
At most 2	3.841466	1.21542 0	0.073150	0.2703
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البرنامج (Eviews 12)
المطلب الثالث: اختبار سببية كرانجر

The third requirement: the Cringer causality test

مفهوم السببية يبين طبيعة واتجاه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وتعرف وفقاً (Granger) تمثل التغير في قيم المتغيرات الحالية والسابقة والذي يتسبب في تغير اتجاه متغير او متغيرات اخرى، حيث ان التغير في قيم (X_t) الحالية تؤدي إلى تغير قيم المتغير (Y_t) في الغالب ان المتغيرات لا تتحرك احياناً بنفس الاتجاه من أجل ان تكون سبب للتأثير في متغير اخر وعليه فإن العلاقة السببية بين المتغيرات مثل التضخم وعرض النقد والمديونية في المملكة العربية السعودية (X_t)، ومتغير الناتج المحلي الاجمالي (Y_t)، في تحليل سببية كرانجر (Granger)، ترتبط التغيرات السابقة لاحد المتغيرات من اجل التنبؤ بقيمة المتغير الاخر في المستقبل وهذا مهم جدا لخدمة اهداف الدراسة. فإذا كان عرض النقد (M_t) يسبب التضخم يساعد في التنبؤ بقيمة التضخم (INF_t)، ويقدم هذا الاختبار توضيح لمسار القيم الزمنية السابقة للمتغيرات التي تكون بينها علاقة، وهذا لا يعني ان (INF_t) هو نتيجة لـ (M_t)، حتى لو كان التغير في (M_t) حدث بعد التغير في (INF_t)، بسبب امكانية تأثر كلا المتغيرين بمتغير آخر ويزيد من القدرة التفسيرية التحليلية للنموذج وعموماً فإن اختبار العلاقة السببية يتطلب ضرورة التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قبل اجراء اختبار للعلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وهذا ما اثبتته الباحثة في اختبارات جذر الوحدة.

بعد اجراء اختبار سببية كرانجر على متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية

السعودية تبين من خلال الجدول (٩) ان هناك علاقة سببية لبعض المتغيرات كالآتي:

- ١- توجد علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي (PS_t) إلى عرض النقد، يسبب المتغير (PS_t) الذي قيمة (F) المحسوبة النقد بلغت (7.4) لغرض اختبار فرضية العدم ($H_0: \sum_{i=1}^p \psi = 0$)، فتبين ان العلاقة السببية باتجاه من الناتج المحلي الاجمالي (PS_t) إلى عرض النقد، فعندما يرتفع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة الصادرات النفطية ستزداد الوفرة المالية فتسبب في زيادة عرض النقد. أي ان التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية سوف تؤثر تأثيراً قوياً على النمو الاقتصادي مستقبلاً.

٢- خلال مدة الدراسة ان الإنفاق الحكومي (AR) يسبب النمو الاقتصادي (PS) في المملكة العربية السعودية وفي اتجاهين كما أظهرته قيمة (F) المحسوبة حيث كانت (20.01) و (9.17) على التوالي.

٣- يبين الاختبار وجود علاقة سببية من طرف واحد من المديونية (DEP) إلى النمو الاقتصادي (PS) نتيجة لجوء المملكة العربية السعودية إلى الدين العام الداخلي أو الخارجي بسبب عدم الاستقرار الأمني مما أدى إلى خسارة بعض الاستثمارات وتغطية النفقات العسكرية وتراجع معدل النمو الاقتصادي.

الجدول (٩)

اختبار السببية في المملكة العربية السعودية

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2003 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	F-Statistic	Obs	Prob.
M does Granger Cause PS	12.345	16	0.0683
PS does Granger Cause M	7.4073	0.0432	
INM does not Granger Cause PS	0.0193	16	0.6031
INF does not Granger Cause PS	2.3401	16	0.1023
PS does Granger Cause INF	0.0023	0.8541	
AR does Granger Cause PS	20.010	16	0.0012
PS does not Granger Cause AR	12.345	0.0201	
DEP does not Granger Cause PS	9.1739	16	0.0281
PS does not Granger Cause INM	0.0138	0.1006	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البرنامج (Eviews 12)

ويمكن تقدير نموذج الانحدار المتعدد في المملكة العربية السعودية؛ الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة (التضخم (INF) والبطالة (UNI) المديونية (DEP) وعرض النقد (M)) متغيرات مستقلة مستقرة بالفرق الأول، واعتمدت بالأنموذج متغيرات فرق أول، اما المتغير التابع ممثل بالنواتج المحلي الاجمالي (PS) بالفرق الأول، إذ انّ انموذج الانحدار المتعدد هو عكس النماذج الخطية البسيطة التي استخدمتهم الباحثة في الفقرة السابقة، التي قدرة بانحدار خطي بسيط إذ انّ الناتج المحلي الاجمالي (PS) متغير مستقل في كل نماذج الانحدار الخطي البسيط.

تم اختيار الدالة ذات التقدير للمتغيرات الأكثر معنوية، بعد إجراء عدة اختبارات بالصيغة الخطية ونصف الخطية من جانب المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي $D(PS(-1))$ فكانت المتغيرات، وكانت الدالة المقدرة كما في الجدول (١٠) في صورتها الكاملة :

تم اختيار الصيغة الخطية كأفضل صيغة مثلت الدالة، وعكست قيمة t المحسوبة معنوية بعض المتغيرات، كما قدرت قيمة R^2 بنحو (0.94) وهي نسبة ما فسرت المتغيرات المستقلة التوضيحية بالفرق الأول في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد السعودي خلال مدة الدراسة، في حين أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج تؤثر بنسبة (0.06)، وتبين من F المحسوبة معنوية الأنموذج وجوهريته إذ كانت قيمة F -statistic معنوية وتشير إلى جوهريه النموذج ومقدارها (40.1) باحتمالية عالية جداً (Prob=0.000)، أما ما يتعلق بقيمة $D.W$ والبالغة (2.4) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي، من الأمور المهمة مطابقة الاشارات الخاصة بمعلمات المتغيرات المستقلة مع المتوقع في النظرية الاقتصادية، إذ تعد من أهم الاختبارات الاقتصادية التي يمكن أن نستخلص منها نمط العلاقات للمعلمات.

وبعد استخدام التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في المملكة

- ١- أن النمو الاقتصادي $D(PS(-1))$ في الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2019) يتأثر في المديونية، إذ ان كل تغير بمقدار مرة واحدة في المديونية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-0.37%)، لكون المديونية تعطي دلالة لحجم الانفاق المتعاضم.
- ٢- معدل التضخم السنوي بالفرق الأول $D(INF(-1))$ من المتغيرات المؤثرة في المملكة العربية السعودية، إذ ان كل تغير في معدل التضخم بمقدار مرة واحدة يؤثر على النمو الاقتصادي بالفرق الأول $D(PS(-1))$ بمقدار (20%) إذ ان التضخم متغير اقتصادي كلي يؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي، وفي كل طبقات المجتمع، لذا يكون تأثيره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بهذه النسبة.
- ٣- يؤثر عرض النقد بالفرق الاول على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ ان كل تغير بعرض النقد بمقدار مرة واحدة يؤثر على النمو الاقتصادي بمقدار (45%).

الجدول (١٠)

تقدير معادلة الانحدار في المملكة العربية السعودية

Dependent Variable: $D(PS(-1))$				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2003 2019				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	87.35595	301.8846	0.289369	0.7797
$D(AG(-1))$	-0.001101	0.002051	-0.537024	0.6059

D(DEP(-1))	-0.376511	0.099662	-3.777896	0.0054
D(INF(-1))	0.200823	0.017947	3.246414	0.0118
D(INM(-1))	0.178234	0.053292	3.351049	0.0101
D(G(-1))	-8.081368	5.889743	-1.372109	0.2073
D(M(-1))	0.450390	0.086372	5.216899	0.0008
R-squared	0.967874	Mean dependent var	1219.133	
Adjusted R-squared	0.943779	S.D. dependent var	181.6377	
S.E. of regression	43.06801	Akaike info criterion	10.66816	
Sum squared resid	14838.82	Schwarz criterion	10.99859	
Log likelihood	-73.01122	Hannan-Quinn criter.	10.66464	
F-statistic	40.16966	Durbin-Watson stat	2.465015	
Prob(F-statistic)	0.000015			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البرنامج (Eviews 12)

الاستنتاجات والتوصيات: **Conclusions and Recommendations:**

أولاً: الاستنتاجات **The conclusions**

١. ان اتباع السعودية نظام سعر الصرف الثابت من خلال ربط الريال بالدولار الأمريكي قد ادى إلى تذبذب في سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية مما يغير قيمة الريال بنفس الاتجاه العملات الاخرى، خاصة إذ كانت المملكة تستورد منها معظم السلع، مما سيرفع من التضخم (المستورد).

٢. وجود تكامل مشترك (توازن في الامد الطويل) بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد، سعر الصرف، التضخم) فتكون بينهم علاقة توازنية، إذ تستطيع السلاسل الزمنية خلال الاجل الطويل ان تصحح مسارها الزمني، وتتمكن من التخلص من مشاكلها التي تعرضت لها في الاجل القصير.

٣. ان الايرادات الحكومية هي العامل الابرز في التأثير في كل من الانفاق الحكومي وعرض النقود والتضخم، كما تبين ان الإنفاق الحكومي (AR) يحفز النمو الاقتصادي (PS) في المملكة العربية السعودية وفي اتجاهين كما أظهرته قيمة (F) المحسوبة.

٤. يتأثر معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية نتيجة انخفاض اسعار النفط في النصف الاخير من عام ٢٠١٤، ادى هذا الانخفاض إلى عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وتذبذب سعر صرف الدولار والذي يمكن تفاديه من الاجل الطويل بزيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية نتيجة العوائد النفطية المتراكمة.

٥. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي (PS_t) إلى عرض النقد، فعندما يرتفع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة الصادرات النفطية ستزداد الوفرة المالية فتسبب في زيادة عرض النقد، أي ان التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية سوف تؤثر تأثيراً قوياً على النمو الاقتصادي مستقبلاً .

ثانياً: التوصيات Recommendations

١. على المملكة العربية السعودية تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل حتى لا تتأثر اسعار الصرف عند حدوث صدمات في اسعار النفط، مع التركيز على الية التمويل الاقتصادي الهيكلي من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة من اجل استراتيجية اشمل نحو قطاع تصديري يدعمها سعر صرف مرن .
٢. ينبغي العمل على استغلال العوائد النفطية؛ لمعالجة العجز في ميزانياتها العامة، وتوظيف تلك العائدات في تطوير البيئة الاقتصادية بشكل عام، واقامة المشاريع الاستثمارية للحصول على عوائد اخرى، من مصادر متنوعة غير العوائد النفطية.
٣. توجيه الانفاق العام إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق القيمة المضافة بدل الاسراف في مجال الخدمات وهذا لمواجهة حجم الطلب المتزايد للمحافظة على المستوى العام للأسعار.
٤. ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
٥. العمل على تطوير سوق رأس المال باعتباره أداة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي.

المصادر Sources

1. Abata matthew Adeolu.(2012). fiscal-monetary Policy and Economic growth in Nigeria ،international journal of academic research in economics and management sciences.
٢. اتحاد المصارف العربية.(٢٠١٦). نظام سعر الصرف في الدول العربية، التحديات والفرص ٢٠١٦، بيروت، ادارة الدراسات والابحاث.
٣. احمد حسين علي الهيتي، وآخرون ،التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، المجلد(٢)، العدد(٣)، ص٣٣.
٤. اويابه، صالح ، خليل، عبد الرزاق.(٢٠٢٠). اثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان الدفعات، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد(١٥)،(٢).
٥. البنك المركزي السعودي.(٢٠٠٤). التقرير السنوي ٢٠٠٤، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
٦. البنك المركزي السعودي.(٢٠١٤). التقرير السنوي ٢٠١٤، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
٧. البنك المركزي السعودي.(٢٠١٨). التقرير السنوي ٢٠١٨، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
٨. البنك المركزي السعودي.(٢٠٢٠). التقرير السنوي ٢٠٢٠، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.

٩. الجراح، محمد. (٢٠١٩). مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، (١).
١٠. الخربطولي، ماجد محمد يسري. (٢٠١٩). ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، المجلد (٤٩)، (٣).
١١. دانيلز جوزيف، فانهوز، ديفيد. (٢٠١٠). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، الرياض، دار المريخ.
١٢. شمعون، احمد محمد. (٢٠١٩). تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية للمدة (١٩٨٦-٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، المجلد (٤٧)، العدد (١).
١٣. صغير، قليل محمد. (٢٠١٩). محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، الجزائر: جامعة مصطفى اسطبولي معسكر.
١٤. عبد الرحمن، يسعد. (٢٠١٧). دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (٤)، (٧).
١٥. علوش، جعفر باقر. (٢٠٠٤). الاقتصاد القياسي التطبيقي، المكتبة الجامعية: غريان.
١٦. كاظم، حسين جواد. (٢٠١٦). محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي، دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد (٣٠).

الملاحق

ملحق (١) تطور عرض النقد الضيق (M1) في المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) مليار ريال

السنوات	النقد المتداول خارج المصارف (١)	الودائع تحت الطلب (٢)	M1 1+2 عرض النقد الضيق (٣)	التغير السنوي (٤)	1/3 (5)	2 / 3 (6)	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (٧)	التغير السنوي للناتج (8)
2003	55445	167,577	223,022	10.2	24.86	75.13	1,518,748	11.24
2004	60133	203,319	263,452	18.1	22.82	77.17	1,639,617	7.96
2005	57844	217,667	276,411	4.9	20.92	78.74	1,731,006	5.57
2006	69324	243,418	312,742	10.3	22.16	77.83	1,779,274	2.79
2007	72192	311,365	383,557	22.6	18.82	81.17	1,812,139	1.85
2008	83006	342,488	425,494	10.9	19.50	80.49	1,925,394	6.25
2009	88395	433,162	521,558	22.6	16.94	80.05	1,885,745	-2.06
2010	95520	530,072	625,592	19.9	15.26	84.73	1,980,777	5.04
2011	119929	641,056	760,980	21.6	15.75	84.24	2,178,792	10.00
2012	133146	753,970	887,115	16.6	15.00	84.99	2,296,697	5.41
2013	143169	857,280	1,000,449	12.78	14.31	85.68	2,358,690	2.70
2014	153,777	989,174	1,142,951	14.24	13.38	86.11	2,444,841	3.65
2015	168,492	980,151	1,148,642	0.16	14.66	85.33	2,545,236	4.11
2016	170,323	976,086	1,146,409	-0.03	14.85	85.14	2,587,758	1.67
2017	172,046	1,002,468	1,174,514	2.42	14.64	85.35	2,568,569	-0.74
2018	180,132	1,040,665	1,220,797	3.94	14.75	85.24	2,631,091	2.43
2019	189,160	1,099,151	1,288,311	5.53	14.68	85.31	2,639,811	0.33
2020	206,284	1,282,591	1,488,875	15.57	13.85	86.14	2,531,405	-4.11

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، الرياض: الادرة العامة للأبحاث الاقتصادية.

ملحق (٢)

تطور السيولة المحلية M2 (عرض النقد الواسع) في المملكة العربية السعودية
للمدة (2003-2020) مليون ريال

السنة	عرض النقد m1 (1)	شبه النقد (2)	عرض النقد (٣) الواسع m2	التغير السنوي m2	1/3 %	3/2 %	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	التغير السنوي للمنتج %
2003	223022	113,382	336,404	8.4	66.29	33.70	1,518,748	11.24
2004	263452	136,672	400,125	18.1	65.84	34.15	1,639,617	7.96
2005	276411	142,386	418,797	4.9	66.00	33.99	1,731,006	5.57
2006	312742	226,027	538,769	20.0	58.04	41.95	1,779,274	2.79
2007	383557	283,059	666,616	23.7	57.83	42.46	1,812,139	1.85
2008	425494	367,634	793,118	19.0	53.64	46.35	1,925,394	6.25
2009	521558	322377	844,935	6.5	61.72	38.15	1,885,745	-2.06
2010	625592	298283	923,874	9.3	67.71	32.28	1,980,777	5.04
2011	760980	305441	106,6427	15.4	71.35	28.64	2,178,792	10.00
2012	887115	324428	121,1543	13.6	73.22	26.77	2,296,697	5.41
2013	1000449	345030	1,345,485	11.06	74.35	25.64	2,358,690	2.70
2014	1,142,951	398,743	1,541,694	14,58	84.94	29.63	2,444,841	3.65
2015	1,148,642	439,377	1,588,020	2.44	72.33	27.66	2,545,236	4.11
2016	1,146,409	496,019	1,642,429	3.59	69.79	28.55	2,587,758	1.67
2017	1,174,514	454,152	1,628,666	-0.98	73.37	27.88	2,568,569	-0.74
2018	1,220,797	443022	1,663,820	2.16	73.37	26.62	2,631,091	2.43
2019	1,288,311	501,667	1,789,978	7.58	71.97	28.02	2,639,811	0.33
2020	1,488,875	473,967	1,962,842	9.66	75.85	24.14	2,531,405	-4.11

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :
البنك المركزي السعودي ، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة للسنوات (2003 - 2020) ،
الرياض ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية .

ملحق (٣)
تطور القطاع الحقيقي في المملكة العربية السعودية للمدة (2003-2020)
(للسنة اساس (2003)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة مع النفط مليون ريال (1)	التغير السنو ي % (2)	عدد السكان الف نسمة (3)	متوسط نصيب الفرد من الدخل الف ريال (4)	التغير السنو ي % (5)	انتاج القطاع النفطي مليون ريال (6)	التغير السنو ي % (7)	الناتج المحلي بأسعار الثابتة من غير النفط (8)	معدل التغير السنو ي % (9)
2003	1,518,748	11.24	22456645.00	67,797.30	7.74	884,789	17.4	633,959	-
2004	1,639,617	7.96	23132686.00	71,248.46	5.09	946,764	7.0	692,853	9.28
2005	1,731,006	5.57	23816175.00	73,216.79	2.76	986,927	4.2	744,079	7.39
2006	1,779,274	2.79	2449831.00	73,335.06	0.16	973,104	-1.4	806,170	8.34
2007	1,812,139	1.85	25184589.00	73,043.71	0.40-	934,756	-3.9	877,383	8.83
2008	1,925,394	6.25	25888535.00	75,818.42	3.80	976,118	4.4	949,276	8.19
2009	1,885,745	-2.06	26630303.00	72,110.90	4.89-	882,949	-9.5	1,002,796	5.63
2010	1,980,777	5.04	27421468.00	73197.83	1.51	881,820	-0.1	1,098,957	9.58
2011	2,178,792	10.00	28267591.00	78318.59	7.00	989,067	12.2	1,189,725	8.25
2012	2,296,697	5.41	29154906.00	80087.26	2.26	1,039,358	5.1	1,257,339	5.68
2013	2,358,690	2.70	30052058.00	80024.90	0.08-	1,022,382	-1.6	1,336,308	6.28
2014	2,444,841	3.65	30916603.00	80839.63	1.02	1,043,701	2.1	1,401,140	4.85
2015	2,545,236	4.11	31717670.00	82038.72	1.48	1,098,712	5.3	1,446,524	3.23
2016	2,587,758	1.67	32443443.00	81313.18	0.88-	1,138,299	3.6	1,449,459	0.20
2017	2,568,569	-0.74	33101183.00	78628.18	3.30-	1,103,168	-3.1	1,465,401	1.09
2018	2,631,091	2.43	33702757.00	78763.33	0.17	1,137,646	3.1	1,493,445	1.91
2019	2,639,811	0.33	34268529.00	77734.08	1.31-	1,096,170	-3.6	1,543,641	3.36
2020	2,531,405	-4.11	34813867.00	74030.80	4.76-	1,023,238	-6.7	1,508,167	2.29-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (1) الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية . للسنوات (2003-2020)، الرياض: وزارة التخطيط ،

علي الموقع <https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview>

(2) تم استخراج الاعمدة (2,4,5,7,9) من قبل الباحثة .

ملحق (٤)

تطور التغير السنوي للإيرادات النفطية وغير النفطية وصافي الموازنة في المملكة العربية السعودية للمدة (2003-2020) مليار ريال

السنوات	الإيرادات النفطية (1)	تغير سنوي (2)	الإيرادات غير النفطية (3)	التغير السنوي (4)	اجمالي الإيرادات العامة (5)	تغير سنوي (6)	اجمالي النفقات (7)	تغير سنوي (8)	صافي الموارد (9)	التغير السنوي (10)
2003	231000	-	62000	-	293000	-	257000	-	36000	-
2004	3300000	42.8	62291	0.46	392291	33.88	285200	10.9	107091	197.475
2005	504540	52.8	59795	-4.0	564335	43.8	346474	21.4	217861	103.43
2006	604470	19.5	69212	15.7	673682	19.3	393322	13.52	280360	28.6
2007	562186	-6.9	80614	16.47	642800	-4.58	466248	18.5	176552	-37.0
2008	983369	74.9	117624	45.9	1100993	71.3	520069	11.54	580924	229.0
2009	434420	-55.8	75385	-35.9	509805	-53.7	596434	14.6	-86629	-114.9
2010	670265	54.3	71351	-5.4	741616	45.5	653885	9.6	87731	1.27
2011	1034360	54.3	83432	16.93	1117792	50.7	826700	26.4	291092	231.8
2012	1144818	10.6	102580	22.95	1247398	11.59	873305	5.6	374093	28.51
2013	1035046	-9.58	121315	18.26	1156361	-7.2	976014	11.76	180347	51.7-
2014	913346	-11.7	131020	7.9	1,044366	-9.7	1,109903	13.7	-65,537	-136.3
2015	431439	-52.7	165414	26.25	619,910	-41.0	978,139	-11.9	-362,229	452.7
2016	333,699	-22.6	185,749	12.29	519,448	-15.7	830,513	-15.1	-311,065	-14.1
2017	435,900	30.6	255,605	37.56	691,505	33.1	929,999	12.0	-238,494	-23.3
2018	607,400	37.9	287,311	12.4	894,711	29.4	1,030,415	10.8	-135,704	-43.1
2019	594,424	-2.1	332,444	15.7	926,846	2.3	1,059,445	-1.9	-132,599	-23.7
2020	413,000	-30.4	368,0	10.8	781,834	-15.6	1,075,734	1.5	-293,900	121.6

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، الرياض، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية.

الملحق (٥)

تطور نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية (مليار ريال)

السنة	اجمالي الدين العام (1)	التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي بالأسعار (3) الجارية ريال	نسبة الدين العام من الناتج المحلي بالأسعار الجارية % (4)
2003	660	-	809,279	81.55
2004	610	-7.57	970,283	62.86
2005	459647	-24.7	1,230,771	37.30
2006	364622	-20.7	1,411,491	25.80
2007	266762	-26.8	1,558,827	17.10
2008	235034	-11.9	1,949,238	12.00
2009	235108	-4.2	1,609,117	14.60
2010	166999	-25.8	1,980,777	8.43
2011	135499	-18.9	2,517,146	5.30
2012	83,848	-38.84	2,759,906	3.00
2013	60,118	-28.3	2,799,927	2.10
2014	44,260	-26.4	2,836,314	1.60
2015	142,260	221.4	2,453,512	5.80
2016	316,580	122.5	2,418,508	13.10
2017	443,252	40.0	2,582,198	17.20
2018	559,980	26.3	2,949,457	19.00
2019	677,925	21.1	2,973,626	22.80
2020	853,515	25.9	2,625,442	32.5

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020) ابوظبي: الدائرة الاقتصادية والفنية.

تم احتساب الاعمدة (2) (3) من قبل الباحثة .

الهوامش

١. ماجد محمد يسري الخربطولي، ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، (٢٠١٩)، المجلد (٤٩)، (٣)، ص ١٣٢.
٢. حسين جواد كاظم، محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي، دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، ٢٠١٦، العدد (٣٠)، ص ١٦٠.
٣. يسعد عبد الرحمن، دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، ٢٠١٧، المجلد (٤)، (٧)، ص ٢٦٢.
٤. محمد الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٩، المجلد (٢٧)، (١)، ص ١٤٥.
٥. صالح خليل عبد الرزاق اويابه، اثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان الدفعات، مجلة الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠، المجلد (١٥)، (٢)، ص ١٢٢.
٦. جوزيف دانييلز ، وديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، الرياض، ٢٠١٠، دار المريخ، ص ٦٥.
٧. جوزيف دانييلز ، وديفيد فانهوز، مصدر سابق، ص ٧٠.
8. Abata matthew Adeolu.(2012). fiscal-monetary Policy and Economic growth in Nigeria ،international journal of academic research in economics and management sciences, P 11.
٩. احمد حسين علي الهيتي، وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، المجلد (٢)، العدد (٣)، ص ٣٣.
١٠. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٤، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٤، ص ٤٠.
١١. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠٢١، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ٩٨.
١٢. البنك المركزي السعودي، مصدر سابق، ص ١٠٥.
١٣. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٨، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ١١٨.
١٤. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٤، مصدر سابق، ص ٥٥.
١٥. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠٢٠، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ٢٢.
١٦. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٤، مصدر سابق، ص ٥٩.
١٧. احمد محمد شمعون، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية للمدة (١٩٨٦-٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ٢٠١٩، المجلد (٤٧)، العدد (١)، ص ٢١.

١٨. اتحاد المصارف العربية، نظام سعر الصرف في الدول العربية، التحديات والفرص ٢٠١٦، بيروت، ادارة الدراسات والابحاث، ٢٠١٦، ص ٣.
١٩. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٧، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٧، ص ١٣٤.
٢٠. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٨، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ١١٨.
٢١. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٥، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٥، ص ١١.
٢٢. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي ٢٠٢١، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ١٠٢.
٢٣. قليل محمد صغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، الجزائر: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، ٢٠١٩، ص ٦٥٥.
٢٤. قليل محمد صغير، مصدر سابق، ص ٣٠٠.
٢٥. جعفر باقر علوش، الاقتصاد القياسي التطبيقي، المكتبة الجامعية: غريان، ٢٠٠٤، ص ١٢.

Analyzing the role of some monetary variables in economic growth In the Kingdom of Saudi Arabia for the period (2003-2020)

RAZZAQ HUSSEIN BAYDAA

University of Basra / college of Admin.& Econ/ Economics Department

SAJAD SADEQ AI HAID

Shatt Al-Arab University College

Abstract:

Due to the importance of economic growth and its impact on economic results in most productive sectors, this study attempts to shed light on the economic developments that occurred during the period (2003-2020) and determine the impact of those developments on monetary variables in the economic growth of the Kingdom of Saudi Arabia, and then Reaching results that can contribute to evaluating the extent of its impact on raising the rate of economic growth. The research reached a set of conclusions, the most important of which was; Saudi Arabia's adoption of a fixed exchange rate system by linking the riyal to the US dollar has led to fluctuations in the dollar's exchange rate against the major currencies, which changes the value of the riyal in the same direction as other currencies, especially as the Kingdom imports most of the commodities from it, which will raise (imported) inflation. And it appeared to us through the results of standard tests that there is a co-integration (equilibrium in the long run) between the gross domestic product and other variables represented by (money supply, indebtedness, inflation, unemployment) so that they have an equilibrium relationship .